الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

الخطة الاستراتيجية

للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

للأعوام ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ – ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣-٢٠٢٤

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

الفهرس

	الصفحة
مقدمة + الرسالة	٣
رؤية	٤
مدخل للاستراتيجية	٥
نقاط القوة	٧
نقاط الضعف	٩
الهدف من إنشاء الشبكة	١١
الأهداف الرئيسية للشبكة	١١
الخطة الاستراتيجية	١٢
تنظيم الخطة	١٣
أهداف الخطة الإستراتيجية	١٤
الأهداف الاستراتيجية (المحاور) وأهدافها الفرعية	١٥
الفئات المستهدفة ومعايير الانتقاء	٢١
البرنامج التنفيذي وآليات تنفيذ الخطة	٢١
المتابعة والتقييم	٢٢
خطة العمل	٢٣
جدول خطة عمل الاستراتيجية	٢٤- ٣٩

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

مقدمة

بعد إقرار النظام الأساسي للشبكة والانتهاء من أعمال وإجراءات تأسيسها وترخيصها في قطر "بلد المقر"، وتأمين الكادر الإداري والفني للإدارة العامة، والانتهاء من تعديل وإقرار النظام الداخلي وإنشاء موقع إلكتروني. تم وضع الخطة الاستراتيجية الأولى لتغطي من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦ وتحديثها ببداية عام ٢٠١٦ لتغطي الخطة الاستراتيجية الثانية حتى عام ٢٠١٩، وبإطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية وَقَّعَتْ الشبكة عدداً من مذكرات التفاهم مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين ممن تتقاطع أهدافهم مع أهداف الشبكة العربية، وهم "لجنة حقوق الإنسان العربية "الميثاق"، المعهد العربي لحقوق الإنسان، المفوضية السامية لحقوق الإنسان" فأضحوا شركاء الشبكة في تنفيذ جزء من خطتها بسياق تحقيق هدفهم المشترك بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بالمنطقة العربية، بالإضافة لانفتاح الشبكة على التعاون مع جميع وكالات وبرامج وفرق الأمم المتحدة ومن أهم التعاونات كان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتبهم في عمان. هذا ونتيجة مثابرة الإدارة العامة على تنفيذ توصيات الجمعية العامة للشبكة العربية بتعزيز العمل النوعي للشبكة وتوسيعه بإيجاد شركاء جدد تتقاطع أهدافهم مع أهداف الشبكة والمواضيع التي تعمل عليها، سعت الشبكة لتفعيل التعاون مع الجامعة العربية وخصوصاً إدارة حقوق الإنسان فيها، والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ورئاسة وسكرتارية التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتتطلع لتطوير التعاون مع اليونسكو في نشر ثقافة حقوق الإنسان ومع الأوسكوا للعمل على تفعيل دور المؤسسات الوطنية بتنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد اعتمدت الشبكة في سبيل ذلك، مبدأ وحدة وعالمية مسيرة حقوق الإنسان، مكرسة بعملها مع شركائها وأصحاب المصلحة مبدأ التكامل مبتعدة عن التنافس، مستكملة مسيرتها بتحديث خطة الشبكة الاستراتيجية للأعوام الخمسة القادمة من ٢٠٢٠ ولغاية ٢٠٢٤، بما يضمن سد الفجوات واستكمال الإنجازات، عن طريق تعزيز تضامن الشبكة مع أصحاب المصلحة والمجتمع الدولي، ما سيدخر الجهود والموارد ويمكن من الاضطلاع بالمهام واختزال الزمن لتحقيق الأهداف المصبو إليها بتعزيز وترقية وحماية حقوق الإنسان بالعالم العربي.

الرسالة

"الدفاع عن الإنسان وحرياته وصون كرامته وحقوقه"

من خلال

دعم المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان وتمكينها من الاضطلاع بمهامها لتحقيق أهدافها

الرؤية

بعد ما شهدته المنطقة العربية خلال التسعة سنوات الأخيرة؛ من خطابات شعبوية وما تضمنته من كراهية وتحريض والتفاف على الأطر الشرعية وعلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في تسوية المشاكل والخلافات الدولية، والحروب والاحتراب الأهلي والإرهاب والتطرف العنيف والصراعات الدولية على الأرض العربية، ناهيكم عن احتلال أراضي أكثر من دولة عربية ورفض تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي المقرة بالإجماع حول تسوية القضية الفلسطينية وانتهاك حق الشعوب بتقرير مصيرها، ما أدى لوجود عدم استقرار أمني واقتصادي وسياسي واجتماعي وعمليات نزوح ولجوء وهجرة الأيدي العاملة والمهارات والعقول ورؤوس الأموال وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الأمر الذي سهل له انتشار خطاب الكراهية والتطرف وانتشار ثقافة الإلغاء والاستئثار بالثروة والفساد وانتهاك المال العام، وفقدان فرص العمل وسيطرة فئات محددة على أدوات ووسائل الإنتاج ومقدرات الدول ونتاجها، مع عدم وجود خطط وطنية للتنمية والإصلاح، وإن وجدت، عدم توفر الإرادة السياسية لتنفيذها، بالإضافة للمعالجات الأمنية الخاطئة باعتماد القمع والتعذيب أسلوباً وحلاً، والابتعاد عن معالجة الأسباب ومؤدياتها، وانتهاج التهميش وتقييد حرية الرأي والتعبير أسلوباً والاستهلاك سلوكاً ونظاماً، ناهيكم عن توسع نفوذ وسيطرة الرأسمالية العالمية بشكل غير مسبوق وسلوكها في خلق المشاكل والحلول بما يخدم مصالحها غير مكترثة للإنسان وحقوقه، حيث تسببت بسياق تنفيذ خطتها بالسيطرة على مقدرات الكرة الأرضية بمعاناة غير مسبوقة للبشرية. كل ذلك أدى لوقوف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة العربية وقياداتها بصفتهم جزء من المدافعين عن حقوق الإنسان، لتشخيص هذه الحالة وهذا الوضع المأساوي الذي وصلت له المنطقة العربية، ووجدوا أن هناك شقين مهمين يجب العمل عليهما، أولهما نشر ثقافة حقوق الإنسان وثانيهما التنمية المستدامة، التي لا يمكن أن تتم دون إنهاء الاحتلال والإرهاب وتحقيق الاستقرار، لذلك أتت توصيات مؤتمرات الشبكة واجتماعات الجمعية العامة الثلاثة التي سبقت تحديث هذه الاستراتيجية بهذا الإطار.

بناء عليه؛ لا بد من وضع خطة تراعى فيها الأولويات، ومن أهم هذه الأولويات العمل بشكل جدي على نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان لدى الجمهور واحترام مبادئها وقيمها من خلال الإعلام والتعليم والتدريب وإبراز و تشجيع روح المواطنة، وحث شعوب المنطقة على احترام حقوق بعضها البعض، باعتماد ثقافة الحوار وقبول الآخر وتكريس حرية الرأي والتعبير حتى تصبح جزء من ثقافة المجتمع وضميره، كحجر ارتكاز لممارسة الديمقراطية، فحرية الرأي والتعبير ليستا هامتين فقط باعتبارهما حقاً قائماً بذاته، وإنما لضرورتهما في حماية وتحقيق وصيانة حقوق الإنسان الأخرى. بالتالي وعلى الصعيد الوطني، يجب ترسيخ مفهوم المواطنة تشريعاً وممارسةً وتكريس سيادة القانون، للوصول لحالة جديدة تكون فيها حقوق الإنسان جزءاً من ثقافة وضمائر الشعوب العربية. وترى المؤسسات الأعضاء بالشبكة العربية، أنه ولتحقيق ذلك لا بد من تنسيق جميع الجهود والإمكانيات لتمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة من قيامها بدورها

المنوط بها بالشكل الأمثل. وبهذا السياق وبسياق تأمين الدعم اللازم للمؤسسات الأعضاء وفق حاجاتهم التي يبدونها، ستعمل الشبكة العربية على وضع خطط لنشر ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان وحث الحكومات عن طريق المؤسسات الأعضاء لتضمينها بالمناهج الدراسية وتدريب الناشئة على قبول الآخر والاختلاف بالرأي، وستتشارك برامج الشبكة "وفق الاحتياجات والتحديات الخاصة بكل قطر عربي" مع برامج المؤسسات الأعضاء لنشر هذه المفاهيم لدى باقي شرائح المجتمع، وذلك لسد الثغرات عن طريق تثقيف جميع قطاعات الدولة وشرائح المجتمع مستخدمين كافة الأدوات المتاحة، ومنها الإعلام والبرامج التدريبية والتثقيفية وورش العمل، وبالتوازي تمكين المؤسسات من الاضطلاع بدورها بتنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠، مع عدم إغفال رفع القدرات بباقي مجالات حقوق الإنسان التي تمكنها من القيام بمهامها بالشكل الأمثل.

بناء عليه ستستكمل الشبكة تنمية وتمتين علاقاتها مع الشركاء وأصحاب المصلحة وتفعيل تعاون المؤسسات الأعضاء مع بعضهم، وستعمل على إيجاد شركاء فاعلين من ذوي الاختصاص لتتعاون معهم بالمواضيع المطروحة حديثاً، كما ستنفتح "لتحقيق رؤيتها المذكورة آنفاً" على الحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني ببلدان المؤسسات الأعضاء، مع عدم إغفال سعي الشبكة لإنشاء مؤسسات وطنية جديدة لحقوق الإنسان في البلدان العربية التي لا يوجد فيها مؤسسة وطنية، بالإضافة إلى حث المؤسسات ومساعدتهم للحصول على درجة الاعتماد A لدى اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لما سيكون له من أثر إيجابي على واقع المؤسسات الوطنية وقدرتها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلدانها. وهكذا ستتمكن الشبكة العربية من المضي قدماً بمسيرتها نحو تحقيق هدفها بتعزيز وحماية وترقية حقوق الإنسان بالعالم العربي.

مدخل للاستراتيجية

رغم محدودية الموارد المادية والبشرية، وبفضل ديناميكية الشبكة وشفافيتها والتعاون البناء لأعضائها وشركائها، وإيمانها بعالمية ووحدة مسيرة حقوق الإنسان واعتمادها على التكامل وابتعادها عن التنافس بإطار تضامن أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، **نجحت الشبكة العربية** بالعمل خلال الأعوام الستة الماضية على أغلب الأهداف الفرعية للأهداف الاستراتيجية، وقيّمت مدى أثر برامجها مع انتهاء فترة الخطة الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨ ولغاية ٢٠١٩. وذلك عن طريق إرسال استبيانات للمؤسسات الأعضاء بالشبكة بهذا الخصوص، وتدوين ملاحظاتهم خلال اجتماع الجمعية العامة ٢٧-٢٨ أكتوبر ٢٠١٨، حول التحديات والاحتياجات التي تواجه المؤسسات الوطنية ورؤاهم حول دور الشبكة وفعالياتها، هذه الملاحظات والاستبيانات التي حددت شكل هذه الاستراتيجية وخطة عملها التشغيلية عن الأعوام الخمسة القادمة من بداية ٢٠٢٠ وحتى نهاية ٢٠٢٤، متداركة توجيه جزء من نشاطها على المستوى القطري، مع تركيزها على نشر ثقافة حقوق الإنسان ضمن المجتمعات العربية، بما سيساهم بقبول الآخر وتعزيز حرية

الرأي والتعبير، والتدرب من خلال مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان على ممارسة الديمقراطية مع احترام رأي وحقوق الأقليات بما لا يسمح بدكتاتورية الأكثرية، والتدريب على الحوار واعتماده طريقة لحل الخلافات، ما سيغير ثقافة المجتمع ويؤدي لتحقيق السلام والعيش المشترك. وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ٢/٢٦: "يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية".

لقد نجحت الإدارة العامة للشبكة العربية بتنفيذ وإنجاز جميع توجيهات وتوصيات الجمعية العامة واللجنة التنفيذية الأولى والثانية والرئاسات المتعاقبة للشبكة، حيث استطاعت إنجاز كافة بنود برنامج عمل الشبكة للأعوام ٢٠١٣ -٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩المُعتَمَدة من الجمعية العامة واللجنة التنفيذية، بالإضافة لما طرأ عليهم من تعديلات وإضافات جعلتهم أكثر فعالية وتلبية لأهداف الشبكة الاستراتيجية وخطتها التشغيلية.

وقد انبثق برنامج العمل لكل سنة بالاستناد لخطة العمل التشغيلية للخطة الاستراتيجية للشبكة وأهدافها الرئيسية والفرعية، وتناولت برامج العمل السنوية عن كل عام من الأعوام الستة الماضية، الأهداف الفرعية من خلال تنفيذ الأنشطة المقررة لكل منها، بإطار تحقيق الأهداف الاستراتيجية، حيث عُمِلَ على جميع الأهداف الفرعية للهدف الاستراتيجي الأول، وكذلك على جميع الأهداف الفرعية للهدف الاستراتيجي الثاني، والعمل جزئياً على الهدف الفرعي الأول من الهدف الاستراتيجي الثالث، وعمل على الهدف الاستراتيجي الرابع وأهدافه الفرعية، وبشكل جزئي بالهدف الفرعي الثاني من الهدف الاستراتيجي الخامس، وعلى كامل الهدف الفرعي الرابع من الهدف الاستراتيجي الخامس، مما أعطى دوراً متميزاً للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بعملها بمجال حقوق الإنسان.

وقد جاءت الرؤية الاستراتيجية لعمل الشبكة في هذه المرحلة، استجابة للتحديات التي أبدتها المؤسسات وتوصياتها بهذا الخصوص بالإضافة لتوصيات الشركاء وأصحاب المصلحة، من المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان وإدارة حقوق الإنسان بالجامعة العربية ولجنة حقوق الإنسان العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك بناء على توصيات المشاركين بفعاليات ومؤتمرات الشبكة العربية. وتلبية لها ستعمل الشبكة على المستوى القطري وفق الاحتياجات والتحديات التي تختلف من قطر لآخر، مع استمرار برامج الشبكة بالعمل ورفع وبناء القدرات على المستوى الإقليمي، لما يحققه من تبادل للتجارب وأفضل الممارسات، وستعمل هذه الخطة على جميع الأهداف الاستراتيجية والأهداف الفرعية السبعة الجديدة والمضافة للأهداف الفرعية الـ ١٦ السابقة والمتضمنة بالأهداف الاستراتيجية، حيث أضحى لهذه الخطة ٢٣ هدفاً فرعياً سيعمل عليها جميعاً مع عدم إغفال الأهداف التي لم يعمل عليها بالفترة السابقة وهي: الهدف الاستراتيجي ٣ وأهدافه الفرعية، وكذلك الهدف الفرعي ١و٢و٣ من الهدف الاستراتيجي الأول والهدف الفرعي ٣ من الهدف الاستراتيجي ٥.

وذلك بالإعداد لعدة مواضيع ثابتة يُعمل عليها، مع ملاحظة توفير مساحة بالخطة المقترحة عن كل سنة لتغطية المواضيع الطارئة التي تواكب الشبكة من خلالها اهتمامات المنظومة الدولية لحقوق الإنسان واحتياجات المؤسسات الوطنية الأعضاء التي تنتج عنها.

حيث ترمي برامج الشبكة العربية إلى مواكبة التوجهات العالمية الكبرى في مجال حقوق الإنسان وتهدف إلى تقديم الاستشارة والمساعدة التقنية والفنية للمؤسسات الأعضاء، من خلال تلبية الاستراتيجية للاحتياجات الأساسية للمؤسسات الأعضاء بالشبكة، بإطار بناء ورفع وصقل القدرات والمهارات، خصوصاً بما يخص اضطلاعهم بدورهم بتنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠، والتفاعل مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وموائمة تشريعات دولها لالتزاماتهم الدولية والإقليمية، باعتبارهم أعضاء في هذه المنظومة، ولتعزيز قدرة هذه المؤسسات في متابعة مدى تنفيذ دولها لهذه الالتزامات وتعزيز قدراتهم باستقبال الشكاوى ومتابعتها وزيارة أمكاكن الاحتجاز، وبالرصد والتوثيق ونشر المعلومات والنتائج والتحليل والتقييم المستمر لأوضاع حقوق الإنسان في بلدانهم وتفعيل مبدأ سيادة القانون الذي يضمن ويصون الحريات، وبالتوازي ستتعاون وتدعم المؤسسات الأعضاء بنشر ثقافة حقوق الإنسان على المستوى الحكومي والشعبي.

نقاط القوة وعناصر النجاح الداخلية

- وحدة اللغة والثقافة والتاريخ، ووحدة التحديات والمصالح.
- توفر البنية التحتية للشبكة، وتوظيف كادر ذو خبرة جيدة بالإدارة العامة للشبكة، وتوفر الميزانية اللازمة التي مكنتها من تنفيذ برامجها، والتزام المؤسسات الوطنية بتأدية التزاماتها المالية.
- المشاركة بتنظيم عدد من المؤتمرات الدولية والمشاركة بفرق متابعة توصياتها.
- توفر الكفاءات والخبرات العربية، وكذلك توفر الخبرات والمدربين في المؤسسات الأعضاء بالشبكة العربية.
- نجاح الشبكة بالعمل على أغلب الأهداف الاستراتيجية وأهدافها الفرعية.
- التعاون الفعَّال والمميز للمؤسسات الوطنية عند تنظيم الشبكة لأحد أنشطتها في بلدانها، والتي تقدم يد العون والدعم للإدارة العامة في تنظيم هذه الفعالية بالشكل الأمثل.
- عدم تمركز فعاليات الشبكة بمكان محدد، حيث تتنقل بين عواصم ومدن الوطن العربي، وذلك بهدف تفعيل المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة وتطوير أسلوب عملها وصقل مهاراتها التنظيمية والعلمية، وتشبيك علاقاتها مع مثيلاتها ومع المنظمات الأممية المشاركة بالفعالية، وكذلك لتبادل التجارب وأفضل الممارسات.

- التفاعل الإيجابي والفعال للإدارة العامة للشبكة مع المؤسسات الأعضاء وأجهزة الشبكة، ومع شركاء الشبكة الخارجيين.
- ديناميكية وفعالية إدارة الشبكة في التعامل مع ملفات الشبكة من ناحية التنفيذ والمتابعة وتنفيذ برنامج العمل، وتوثيق فعاليات الشبكة.
- توثيق وأرشفة إنجازات الشبكة، ووضع الخطط المستقبلية بناء عليها واستكمالاً لها، ما حفظ الجهود المبذولة من الضياع.
- تنوع المواضيع التي تعمل عليها الشبكة بحيث شملت عدد واسع من مجالات حقوق الإنسان، بما يخدم العمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشبكة قدر الإمكان.
- تعاون وتعاضد المؤسسات الأعضاء مع بعضها البعض والتزامها بقرارات الجمعية العامة، وتفاعلها الجيد مع اللجنة التنفيذية للشبكة والإدارة العامة.

نقاط القوة وعناصر النجاح الخارجية

- توجه عالمي نحو مزيد من الحقوق والحريات والعمل على التصدي للانتهاكات.
- تشجيع التحالف العالمي على إحداث شبكات إقليمية وشبه إقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- تزايد عدد المؤسسات الوطنية وتزايد تفاعلها مع الآليات الدولية والإقليمية.
- وجود إرادة سياسية لدى الحكومات العربية، وإن بشكل متفاوت، وإدراكها ضرورة احترام حقوق الإنسان.
- التعاون البناء مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
- التعاون البناء مع الـ UNDP، وخصوصاً الفريق المعني بالانتخابات.
- توسع الدائرة الشعبية المهتمة بحقوق الإنسان بالعالم العربي، بما في ذلك تزايد عدد منظمات المجتمع المدني وبروز المؤسسات الوطنية كفاعل جديد في هذا المجال.
- الحضور الفاعل على الساحة الدولية وتوجه التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الـ GANHRIوالمفوضية السامية والـ UNDP والشبكات الإقليمية، للتعاون مع الشبكة العربية ببناء ورفع قدرات المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان.
- رغبة أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، التعاون مع الشبكة العربية ومشاركتها بتنظيم المؤتمرات والفعاليات والورش ومتابعة تنفيذ توصياتها، ويعود ذلك لما لمسه الشركاء وأصحاب المصلحة من

العاملين والمهتمين بمجال حقوق الإنسان من ديناميكية وحيادية وشفافية في أسلوب عمل الشبكة العربية بالمنطقة العربية وعلى الصعيد الدولي.

- إمكانية توسيع علاقات الشبكة والتعاون مع عدد آخر من أصحاب المصلحة، من المنظمات القديرة العاملة بمجال حقوق الإنسان.
- التعاون البناء مع وكالات وهيئات الأمم المتحدة وخصوصاً المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي تمثل بالدعم المادي واللوجستي والعلمي.
- تعاونها مع الجامعة العربية ومجالسها وإداراتها ولجانها، وخصوصاً لجنة الميثاق وإدارة حقوق الإنسان ومجلس وزراء الداخلية العرب. وتعتبر لجنة الميثاق شريك رئيسي للشبكة العربية.
- توسيع الفئة المستهدفة من خارج المؤسسات الأعضاء بالشبكة، بما يخدم تنفيذ أهداف الشبكة.

التحديات ونقاط الضعف الداخلية

- وجود ثغرات بقوانين الإنشاء لبعض المؤسسات الوطنية، ما أدى لعدم استجابتها بشكل كامل لمبادئ باريس.
- محدودية الموارد المالية والبشرية للشبكة العربية، بالمقارنة مع الطموحات والرؤى والنتائج المرجوة.
- تأخر القرارات والترشيحات داخل المؤسسات الأعضاء، فيما يخص المشاركة أو استقبال أحد برامج الشبكة.
- عدم مرعاة معايير الفئة المستهدفة بأنشطة الشبكة من قبل بعض المؤسسات.
- ضعف اللغة العربية لدى بعض المؤسسات الوطنية المستهدفة ببرامج الشبكة.
- تجاوز الواقع العملي في بعض المؤسسات للمواضيع المطروحة للتدريب، مع حاجة باقي المؤسسات لهذا النوع من المواضيع للتدرب عليها.
- تقاعس المؤسسات عن رفد إدارة الشبكة بأسماء خبراء ومدربي مؤسساتهم والمواضيع التي يدربون عليها، لتشكيل قاعدة بيانات يستفاد منها عند الإعداد للفعاليات التدريبية.
- تعدد الاحتياجات بما يفوق القدرة التنظيمية للشبكة العربية ومواردها.
- التشعب بالعمل على رفع قدرات المؤسسات بعدد كبير من مواضيع حقوق الإنسان، مما لم يسمح بالوصول للأثر المطلوب في كل منها.
- ضرورة تأمين مصادر مالية جديدة ومستقرة ومتنوعة للشبكة، مع الحفاظ على الاستقلالية التي تتمتع الشبكة بها.

- عدم تمكن الشبكة من قياس الأثر بشكل دقيق، لعدم معرفة الإدارة لمدى أثر كل فعالية على حدة، ومدى استفادة مؤسساتهم من المعارف الجديدة التي حصلت عليها الفئة المستهدفة، وهل تم مشاركتها ونقلها لكوادر مؤسستهم.
- ظاهرة عدم وجود فكرة واضحة لدى مشاركي المؤسسات بفعاليات الشبكة، عن الشبكة العربية أو خلفية عن الورشة التي يشاركون فيها، رغم تزويدهم بورقة المفاهيم والبرنامج قبل موعد الورشة بوقت طويل، كما لا فكرة لديهم حول مرجعية مشاركتهم وبأي سياق هي أو الهدف من تنظيم هذا النشاط.
- تأخر الشركاء بتنظيم برامج الفعاليات من الناحية العلمية والحقيبة التدريبية، وعدم اختيار المحاضرين والمدربين حتى آخر لحظة.
- كثافة البرامج لا تسمح مع وجود كادر محدود بالإدارة العامة، التمعن بتنظيم البرامج التدريبية لجعلها أكثر فعالية من الناحية العلمية وتدقيق اختيار المدربين.
- عدم رفد الإدارة العامة للشبكة بتقارير الفعاليات التي تشارك بها المؤسسات الأعضاء بصفتها عضو بالشبكة العربية أو ممثلة لها. مما يضعف من قدرة الإدارة على التوثيق.
- اضطلاع بعض المؤسسات الأعضاء بدور الشبكة على المستوى الإقليمي، بفعاليات لا تستهدف مؤسساتهم فقط أو فئات ضمن بلدانهم، بل بفعاليات تستهدف المؤسسات الأعضاء بالشبكة.

التحديات ونقاط الضعف الخارجية

- عدم تصديق بعض الدول العربية على بعض الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وضعف مواءمة التشريعات الداخلية مع جوهر ومضمون الصكوك التي تمت المصادقة عليها، مع وجود عدم قناعة راسخة بتنفيذها من القائمين على التنفيذ.
- عدم تنفيذ بعض الدول لالتزاماتها الناجمة عن مصادقتها على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وعدم تقديم التقارير الدورية في الوقت المحدد أو عدم توفر الإمكانيات والخبرات لإعداد هذه التقارير.
- ضعف الدعم السياسي والمالي المقدم من قبل بعض الحكومات العربية للمؤسسات الوطنية.
- عدم وجود مؤسسات وطنية في جميع الدول العربية.
- ظهور مواضيع ومفاهيم وآليات جديدة لتفعيل العمل بمجال حقوق الإنسان، يجب تعريف المؤسسات بها (كالحق بالتنمية – قياس الأثر – كسب المناصرة والتأييد – التقييم الذاتي).
- عدم تجاوب الحكومات مع مقترحات المؤسسات الوطنية وعدم الأخذ بتوصياتها.

- قضية مكافحة الإرهاب وتداعياته على حقوق الإنسان.
- النزاعات المسلحة وانعكاساتها العميقة على اللجوء والنزوح والهجرة غير الشرعية وتدمير المرافق التعليمية والصحية والسكن.
- تحديات التنمية المستدامة والتزامات خطة التنمية ٢٠٣٠.
- مخلفات داعش الفكرية والاجتماعية.
- تحديات الأمن وحقوق الإنسان ومكافحة خطاب الكراهية والتطرف العنيف.
- الأقليات وما تعانيه نتيجة الأزمات والحروب.
- الفئات الهشة وما تعانيه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي نتيجة الإرهاب والأزمات والحروب والفكر المتطرف.

الهدف من إنشاء الشبكة

تهدف الشبكة إلى تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي

ولتحقيق ذلك وضعت الشبكة خمسة أهداف رئيسية **تبلورت بخمسة أهداف استراتيجية** انبثق عن كل هدف عدة أهداف فرعية، أطرت بخطة عمل تشغيلية يستخلص منها خطط العمل والبرامج والأنشطة السنوية وذلك وفق الأولويات والموارد المتاحة.

الأهداف الرئيسية للشبكة

أولاً-تعزيز دور المؤسسات الوطنية للمساهمة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الدول العربية من خلال إطلاق برامج للتعاون المشترك والتنسيق فيما بينها.

ثانياً-تنمية ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الإعلام والتعليم والتدريب لجميع فئات المجتمع في القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين والمقيمين.

ثالثاً-تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان والإسهام في إعمال مقتضياتها ومواءمة التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاقيات التي صادقت عليها الدول العربية واحترام الالتزامات المنبثقة عنها وكذا السهر على تنفيذها والمساهمة في رفع قدرات الأشخاص المكلفين بتطبيقها الفعلي.

رابعاً-دعم عمل المؤسسات الوطنية في إطار التعاون الإقليمي وإبراز وتشجيع روح المواطنة واحترام مبادئ وقيم وثقافة حقوق الإنسان.

خامساً-حث الدول على التفاعل مع هيئات المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

الخطة الإستراتيجية

تسعى الشبكة العربية من تحديث استراتيجيتها للأعوام الخمسة القادمة، لتحقيق نفس الأهداف التي سعت لها الخطط الاستراتيجية السابقة، وهو العمل على تحقيق الهدف من إنشائها من خلال خمسة أهداف استراتيجية، تتفرع عنها عدة أهداف فرعية تحقق عن طريق تنفيذ تعاونات وفعاليات بالاستناد لتوصيات الجمعية العامة ومؤتمرات الشبكة، وستعمل الشبكة بإطار تنفيذ الخطط السنوية المنبثقة عن الخطة الاستراتيجية، على استثمار كافة الطاقات والخبرات الموجودة في المنطقة العربية ومنها المؤسسات الأعضاء وتبادل التجارب وأفضل الممارسات، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الميداني مع برامج ووكالات ومكاتب ومراكز الأمم المتحدة والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى لجنة حقوق الإنسان العربية وإدارات الجامعة العربية المختصة، و ذلك بالتعاون في النواحي الفنية والقانونية وبرفع وبناء القدرات وتمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة العربية من التفاعل مع الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان والعمل على أهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ ، و كافة المجالات بما يعزز إمتثالها لمبادئ باريس.

وسيكون ذلك عن طريق تنفيذ برامج فنية مهنية تسهم في تحقيق استراتيجية الشبكة من ناحية ومن ناحية أخرى تستجيب لاهتمامات الشركاء وبرامجهم في المنطقة العربية، بما يصب بخانة **حماية وتعزيز وترقية حقوق الإنسان في المنطقة العربية**.

ويأتي تعاون الشبكة مع شركائها بإطار تضامنها مع المسيرة العالمية لحقوق الإنسان وتكريساً لوحدتها، ما سيدخر الموارد والجهود ويحقق الأهداف ويسهل القيام بالمهام بالشكل المطلوب. لذلك ستتعاون الإدارة العامة للشبكة العربية مع جميع أصحاب المصلحة بما يرفع قدرتها لتحقيق أهداف الشبكة الاستراتيجية، عن طريق تنفيذ برامجها برفع وبناء قدرات المؤسسات الأعضاء بشتى مجالات حقوق الإنسان، وذلك عن طريق تنظيم الورش والدورات التدريبية وتأليف الأدلة التي تمكن المؤسسات الوطنية من قيامها بدورها بمنع الانتهاكات ورصدها وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وكذلك متابعة توصيات الجمعية العامة ومؤتمرات الشبكة، ونفَصِّل ذلك وفق التالي:

١- تنفيذ دورات وورش عمل بالتشارك والتعاون مع المؤسسات الأعضاء والشبكات والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية والأمم المتحدة، بما يحقق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات الأعضاء وبنفس الوقت يساعد على تنفيذ استراتيجية الشبكة وبرامج شركائها بهذا الصدد.

٢- استهداف كوادر ومنتسبي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة العربية، وتوسيع نطاق الفئة المستهدفة لتشمل الجهات الحكومية والقضائية والبرلمان والمجتمع المدني من داخل الدولة التي ينظم بها النشاط.

٣- تأليف وإعداد أدلة في المجالات التي تحتاجها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يبين دورها ويسهل عملها والتدريب على هذه الأدلة.

٤- العمل على مستويين:

أ- على المستوى الإقليمي؛ وذلك بالإعداد لبرامج تستهدف جميع المؤسسات، ويكون من خلالها تبادل التجارب وأفضل الممارسات بالإضافة لرفع وبناء القدرات.

ب- على المستوى القطري؛ وذلك بإعداد برامج تلبي احتياجات كل مؤسسة على حدة، وكذلك تتضمن المساهمة بأنشطة المؤسسات بالتربية على حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان على المستوى الحكومي والشعبي.

٥- العمل على إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفق مبادئ باريس، بالبلدان العربية التي لا يوجد بها حتى الآن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وتمكين المؤسسات الوطنية من الحصول على درجة التصنيف A لدى اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك عن طريق مساعدة المؤسسات لتكون متوافقة بإنشائها وأعمالها مع مبادئ باريس وتوصيات لجنة الاعتماد.

٦- تشجيع المؤسسات على المشاركة بالمحافل الدولية المهمة وخصوصاً اجتماعات التحالف العالمي ودعم المؤسسات المحدودة الإمكانيات بهذا الخصوص.

تنظيم الخطة

تم تنظيم الخطة الإستراتيجية للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢١ -٢٠٢٢-٢٠٢٣-٢٠٢٤، على النحو التالي:

- الهدف من إنشاء الشبكة (الهدف الرئيسي).
- الأهداف االرئيسية للشبكة التي تم تحديدها بخمسة أهداف.
- الأهداف الإستراتيجية للشبكة (خمسة محاور) والأهداف الفرعية المنبثقة عنها.
- الأنشطة المنبثقة من الأهداف الفرعية والتي تعمل الشبكة على تحقيقها.

- المخرجات ومؤشرات الأداء على تحقيق الأنشطة لأهدافها.
- الإطار الزمني لتنفيذ الأنشطة، يختار وفق أولوية الاحتياجات والموارد المتاحة، ليفرغ عدد من الأنشطة والأعمال من الخطة التشغيلية ببرنامج عمل سنوي يوزع تنفيذه على أربعة فصول.
- الجهة أو الجهات داخل الشبكة المكلفة بتنفيذ ومتابعة الأنشطة وما ينتج عنها.
- الجهات والمنظمات الدولية والإقليمية المشاركة بالبرنامج.

أهداف الخطة الإستراتيجية

بعد تحليل الاحتياجات ووفق الأولوية، وضعت الأهداف الاستراتيجية على ضوء رؤية الشبكة ومقاصد وغايات أهداف إنشائها، وذلك على شكل محاور عمل أساسية، وهي:

الهدف الإستراتيجي الأول (المحور الأول)

تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة العربية عن طريق التدريب وتقديم الدعم للمؤسسات الوطنية ذات المصادر المحدودة والتي تعاني من مشاكل في تحقيق مهامها؛ والتشجيع على إنشاء مؤسسات وطنية جديدة وفق مبادئ باريس، وأيضاً لحظ بناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان بالرصد والتوثيق من ضمن برامج الشبكة برفع القدرات.

الهدف الاستراتيجي الثاني (المحور الثاني)

تشجيع المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة على حث الدول والمؤسسات الوطنية الأعضاء على التفاعل مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وخاصة الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ونظام الإجراءات الخاصة، وتشجيعها على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتشجيع الدول المنضمّة على رفع تحفظاتها على بنود الاتفاقيات التي صادقت عليها وكذلك تشجيعها على الانضمام الى البروتوكولات الملحقة بهذه الاتفاقيات.

الهدف الإستراتيجي الثالث (المحور الثالث)

تشجيع المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة لدولها، على مواءمة التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاقيات التي صادقت عليها الدول العربية واحترامها وضمان تنفيذها والمساهمة في رفع قدرات الأشخاص المكلفين بتطبيقها الفعلي.

الهدف الاستراتيجي الرابع (المحور الرابع)

المتابعة والتقييم المستمر من جانب المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة، لأوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة في الدول العربية، وتوفير كافة أشكال المساعدة لمناهضة الانتهاكات من خلال توفير الدعم الفني، وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة في الرصد والتحليل والتقييم المستمر لأوضاع حقوق الإنسان في بلدانها.

الهدف الاستراتيجي الخامس (المحور الخامس)

تعزيز الاحترام والمعرفة لمبادئ وقيم وثقافة حقوق الإنسان في الدول العربية، عن طريق عمل المؤسسات الأعضاء على نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها عبر الثقافة والتربية والإعلام والاستثمار في التعليم، وحث دولها على تخفيف القيود المفروضة على حركة حقوق الإنسان، وتشجيع ثقافة الحوار والتدريب عليه وقبول الرأي والرأي الآخر، للوصول لحالة جديدة تكون فيها حقوق الإنسان جزءاً من ثقافة وضمائر الشعوب العربية.

الأهداف الاستراتيجية وتفرعاتها

الهدف الاستراتيجي الأول (المحور الأول)

تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة العربية عن طريق التدريب وتقديم الدعم للمؤسسات الوطنية ذات المصادر المحدودة والتي تعاني من مشاكل في تحقيق مهامها؛ والتشجيع على إنشاء مؤسسات وطنية جديدة وفق مبادئ باريس، وأيضاً لحظ بناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان بالرصد والتوثيق من ضمن برامج الشبكة برفع القدرات.

الأهداف الفرعية

١- إحداث وتصميم برامج تدريبية على المستويين الإقليمي والوطني، تلبي الاحتياجات المحددة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة العربية وأصحاب المصلحة، من خلال الاستعانة بخبراء تحت إشراف الإدارة العامة، والتعاون مع الشبكات والمنظمات الإقليمية والدولية وبرامج ومكاتب وفرق ووكالات الأمم المتحدة، وذلك لبناء المهارات المهنية وتعزيز القدرات للتمكين من القيام بالمهام على نحو أكثر فعالية.

٢- توفير الدعم للمؤسسات الوطنية العربية (في حال طلبت ذلك) لتذليل التحديات التي تواجهها قبل وفي أثناء وبعد عملية الاعتماد لدى لجنة الاعتماد الفرعية التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك لما لعملية الاعتماد من أهمية تسمح للمؤسسات الوطنية بالتفاعل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان، ويعزز موقعها على المستوى الوطني، ويكون الدعم وفق التالي:

قبل عملية الاعتماد:

من خلال تزويد المؤسسات الوطنية بالمعلومات اللازمة لتقديم ملفها بالشكل الصحيح إلى اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد ومساعدتها بإعداد هذا الملف ومراجعة طلب الاعتماد وبيان الامتثال، وتحديد المعلومات الإضافية التي يمكن تضمينها فيه، وخاصة ما يتعلق بتنفيذ ولايتها وفق التشريع المنشئ لها. وتقديم الخبرة والمشورة التي تطلبها المؤسسات الوطنية، بشأن القضايا المثارة من قبل لجنة الاعتماد ومناقشة الردود المحتملة، وذلك بخصوص عملية إعادة الاعتماد.

خلال الاعتماد:

من خلال تقديم المشورة بشأن المقابلة الهاتفية مع اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، أو في حال تمكنت المؤسسة من حضور جلسة الاعتماد وكانت المقابلة وجاهية.

بعد الاعتماد:

من خلال تقديم المشورة بشأن تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة الفرعية، من خلال إجراء تغييرات على القانون أو الإجراءات الإدارية، وتنظيم ورش عمل تتناول عملية الاعتماد بمراحلها الثلاثة وكذلك لتبادل أفضل التجارب والممارسات بين المؤسسات الوطنية.

٣- **تأمين وتقديم الدعم الاستشاري واللوجستي وإن أمكن المالي لجهة رفع وبناء القدرات**

- تدريب منتسبي المؤسسات على نفقة الشبكة.
- دعمها لاستكمال إجراءات تأسيسها وتوفير المساعدات اللازمة التي تؤمن مشاركتها بالمؤتمرات والاجتماعات التي تنظمها الشبكة أو تكون طرفاً فيها.
- التعريف بالإجراءات الخاصة بعملية الإعتماد والاستعراض الدوري الشامل، وتوصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومساعدة المؤسسات الوطنية على تنفيذ التوصيات الصادرة عنها.

٤- **إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان**

- تنظيم لقاءات تشاورية مع الجهات الحكومية المختصة في عدة بلدان عربية، بهدف تشجيعها على إنشاء مؤسسة وطنية وفقاً لمبادئ باريس وتقديم الدعم الفني اللازم بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وإدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية.
- دعم المؤسسات الناشئة وتسهيل مشاركتها بالمحافل الدولية واجتماعات وفعاليات الشبكة العربية، وبناء ورفع قدراتها من النواحي الموضوعية والفنية، وتقديم الدعم اللوجستي والمادي بالحدود الممكنة.

الهدف الاستراتيجي الثاني (المحور الثاني)

تشجيع المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة على التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، وحث دولها وتشجيعها على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، وعلى رفع تحفظاتها على بنود الاتفاقيات التي صادقت عليها وكذلك تشجيعها على الانضمام الى البروتوكولات الملحقة بهذه الاتفاقيات، والمساهمة في تطوير وتفعيل منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية.

الأهداف الفرعية:

١- فتح آفاق جديدة أمام المؤسسات الوطنية، من خلال التشبيك مع وكالات وهيئات وفرق الأمم المتحدة وخبراء الآليات الدولية والمقررين الخواص والخبراء المستقلين، وبناء ورفع قدراتها للتعاون مع الآليات التعاقدية وغير التعاقدية وذلك باستكمال تثقيفها وتزويدها بالمعلومات اللازمة والمهارات التي تمكنها من تقديم التقارير لها ومتابعة توصياتها.

٢- تشجيع الحضور والمشاركة الفاعلة للمؤسسات الوطنية في المحافل الدولية والإقليمية وخصوصاً اجتماعات التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة الإقليمية التابعة لها كل مؤسسة:

ما سيعزز موقعها ضمن الهيئات الدولية والإقليمية، ويسهل تبادل التجارب والوقوف على أفضل الممارسات والاطلاع على آخر مستجدات ومواضيع وأدوات مسيرة حقوق الإنسان، مما سيقوي المؤسسات ويجعلها رائدة وأكثر فعالية وتأثير على الصعيد الدولي والوطني، وسيزيد من قدرتها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلدها. وحث المؤسسات أن تكون مشاركاتهم ذات جدوى وأن يتفاعلوا مع الحدث الذي يشاركون به من خلال تقديم الإعلانات الكتابية والشفهية وتقديم أوراق العمل وتبادل التجارب وأفضل الممارسات والرؤى وكذلك تنظيم اللقاءات الموازية لأعمال المؤتمرات والفعاليات والأنشطة التي يشاركون فيها بصفة مستقلة أو بمشاركة الشبكة العربية، ليصب ذلك أيضاً بخانة إثراء مسيرة حقوق

الإنسان باعتبارها مسيرة مستمرة ومتصاعدة، وتطوير إديولجيتها وأدواتها بما يسرع ويسهل عملية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ويسهم في حماية المدافعين عن هذه الحقوق.

٣- تشجيع وحث ورفع قدرات المؤسسات الوطنية على تقديم التقارير الموازية لأنظمة المعاهدات والإجراءات الخاصة، ولآلية الاستعراض الدوري الشامل والمساهمة في كتابة التقارير الوطنية، واستحداث آليات للتعاون الفعال والمجدي مع اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان العربية، باعتبارها آلية عربية إقليمية تسعى لحماية وتعزيز حقوق الإنسان بالمنطقة العربية.

٤- اضطلاع المؤسسات بدورها بتنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠، مع عدم إغفال رفع قدرات المؤسسات بباقي المجالات التي تمكنها من القيام بمهامها بالشكل الأمثل.

٥- بإطار تطوير وتفعيل المنظومة العربية لحقوق الإنسان، العمل على تطوير الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان والحث على وضعها موضع التنفيذ، لتأمين احترام حقوق الإنسان وحرياته ضمن آليات معتمدة دولياً وإقليمياً وإجراءات وطنية معترف بها على مستوى حكم القانون ومبادئ المساواة والمواطنة التامة وفي إطار المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

الهدف الاستراتيجي الثالث (المحور الثالث)

تشجيع المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة لدولها، على مواءمة التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاقيات التي صادقت عليها الدول العربية واحترامها وضمان تنفيذها والمساهمة في رفع قدرات الأشخاص المكلفين بتطبيقها الفعلي.

الأهداف الفرعية:

١- تنظيم دورات تدريبية للكوادر الحكومية والبرلمانية وغيرها من المعنيين بسن التشريعات في الدول العربية وكذلك للعاملين على تطبيقها بوزارتي العدل والداخلية.

٢- تقديم المؤسسات لمقترحات تشريعية لمواءمة التشريعات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان من خلال إنجاز الدراسات وتنظيم اللقاءات في هذا المجال.

٣- أن تكون كل مؤسسة راصداً ورقيباً في بلدها على سلوك المعنين بتطبيق معايير حقوق الإنسان، وتوفير المساعدات اللازمة لتمكينهم من تنفيذ برامج تطوير رفع وبناء قدرات المكلفين بالدولة بتطبيق معايير حقوق الإنسان وتطوير أدائهم بما يعزز تحقيق هذا الهدف.

٤- تحديات الأمن وحقوق الإنسان، على أن لا تحارب حرية التعبير باسم مناهضة الكراهية والتطرف، فحرية التعبير عامل حاسم لضمان الديمقراطية والتنمية البشرية المستدامة، وكذلك لتعزيز الأمن والسلم الدوليين.

الهدف الاستراتيجي الرابع (المحور الرابع)

المتابعة والتقييم المستمر من جانب المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة، لأوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة في دولها، وتوفير الشبكة العربية للمؤسسات الأعضاء، كافة أشكال المساعدة وفق أنظمة الشبكة لمناهضة الانتهاكات، وخصوصاً من خلال توفير الدعم الفني وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة في الرصد والتحليل والتقييم المستمر لأوضاع حقوق الإنسان في بلدانها.

الأهداف الفرعية:

١- تدريب المؤسسات الأعضاء في الشبكة، على آليات وتقارير الرصد والتوثيق وتأمين المناصرة والتأييد وزيارة أماكن الاحتجاز ومناهضة التعذيب واستقبال الشكاوى ومتابعتها وإعداد التقارير الدورية وتقييم النهج القائم في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان وقياس الأثر، ومتابعة وتذليل العقبات الناجمة عن التحديات الجديدة في مجال حقوق الإنسان.

٢- تعزيز تبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى في مجال حقوق الإنسان بين المؤسسات الأعضاء بالشبكة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمجتمع المدني.

٣- متابعة تنفيذ توصيات الجمعية العامة ومؤتمرات وفعاليات الشبكة العربية بخصوص محاور ومواضيع الهدف الاستراتيجي الرابع.

الهدف الاستراتيجي الخامس (المحور الخامس)

تعزيز الاحترام والمعرفة لمبادئ وقيم وثقافة حقوق الإنسان في الدول العربية، عن طريق عمل المؤسسات الأعضاء على نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها عبر الثقافة والتربية والإعلام والاستثمار في التعليم، وحث دولها على تخفيف القيود المفروضة على حركة حقوق الإنسان، وتشجيع ثقافة الحوار والتدريب عليه وقبول الرأي والرأي الآخر، للوصول لحالة جديدة تكون فيها حقوق الإنسان جزءاً من ثقافة وضمائر الشعوب العربية.

الأهداف الفرعية:

١- تحديث خطط المؤسسات الوطنية لتشمل نشر ثقافة حقوق الإنسان، وحث الدولة لوضع خطط وطنية لنشر ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان وتضمينها بالمناهج الدراسية وتدريب الناشئة على قبول الآخر والاختلاف بالرأي، وتكريس حرية التعبير وممارسة الديمقراطية، والتربية على ثقافة الحوار من خلال تضمينها بالمناهج التعليمية لجميع الفئات العمرية، وتنظيم حلقات وورش حوارية وممارستها ضمن المدارس والجامعات والأندية والمجتمع الأهلي.

٢- العمل على نشر ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان لدى باقي شرائح المجتمع من غير الطلاب، وذلك لسد الثغرات عن طريق تثقيف جميع قطاعات الدولة وشرائح المجتمع بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ودور الفرد بتحقيقها، وبيان ضرورة وأهمية العمل بموجبها لاستدامة كوكبنا، مستخدمين كافة الأدوات المتاحة، ومنها الإعلام والبرامج التدريبية والتثقيفية وورش العمل الحوارية لتوعية جميع فئات المجتمع في القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين والمقيمين حول حقوق الإنسان، وترسيخ مفهوم المواطنة تشريعاً وممارسةً وتكريس سيادة القانون.

٣- معالجة خطاب الكراهية والتطرف ومخلفات داعش الفكرية والاجتماعية، باعتبارها مواضيع مهمة تدخل بنطاق العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان، من خلال تركيز المؤسسات عليها بخطتها لنشر ثقافة حقوق الإنسان، والبحث عن شراكات استراتيجية والعمل بشكل مستدام وحث المجتمع الدولي لدعم الدول ببرامج للتخلص من تلك الآثار.

٤- تسليط الضوء على الأقليات وما تعانيه نتيجة الأزمات والحروب والتثقيف بالصحة العامة وحقوق المرضى والمعاقين ودمجهم بالمجتمع وعدم التمييز ضدهم وإعطائهم أهمية توازي حجم المعاناة واستهدافها ببرامج تعزز من ثقافة قبول الآخر والتعايش السلمي. وأن تتضمن خطط نشر ثقافة حقوق الإنسان؛ دعم النساء ودورهن في المجتمعات التي شهدت نزاعات مسلحة وتأمين الاحتياجات الخاصة لهن في النزاعات وما بعدها وذلك تماشياً قرار مجلس الأمن ١٣٢٥: المرأة كعنصر فاعل في السلام والأمن.

٥- فتح الآفاق لخلق تعاونات جديدة وتفعيل التعاون والتنسيق مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة للمساندة بتنفيذ الخطة الوطنية لكل مؤسسة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وتنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠.

٦- الاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة، لتعزيز المعرفة والاحترام لمبادئ وقيم وثقافة حقوق الإنسان بالدول العربية، ورصد خطاب الكراهية والعنصرية عبر وسائل الإعلام ومناهضتها، وفضح الانتهاكات بحق الصحافة والمدافعين عن حقوق الإنسان.

٧- تحديث الموقع الكتروني للشبكة وتطويره بما يحقق الطموحات، وتحديث وتعميم صفحات الشبكة على الفيس بوك والتوتر والأنستغرام.

الفئات المستهدفة ومعايير الانتقاء

مع الأخذ بعين الاعتبار في أنشطة الشبكة التوازن بين الجنسين بحيث تعكس المشاركة (النوع الاجتماعي)، تستهدف هذه الخطة في كل من أهدافها الاستراتيجية والفرعية وفي أي من أنشطتها واحدة أو أكثر من الفئات التالية:

١- أعضاء وموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة العربية.
٢- موظفو الإدارة العامة للشبكة العربية.
٣- رجال الأمن وموظفون حكوميون وقضاة ومشرعون وبرلمانيون.
٤- منظمات المجتمع المدني (الوطنية– الإقليمية – الدولية)، وفق مكان النشاط وموضوعه، وتوفر إمكانية المشاركة (الأولوية لمنتسبي المؤسسات الأعضاء بالشبكة).
٥- هيئات ومنظمات دولية وإقليمية (عند التشارك بتنظيم النشاط).
٦- الطلاب والجمهور العربي عامة (بأنشطة المؤسسات التي ستدعم الشبكة تنفيذها على المستوى الوطني).

البرنامج التنفيذي وآليات تنفيذ الخطة

البرنامج التنفيذي

تسعى الخطة إلى اعتماد برنامج تنفيذي مرن وفعال، يتيح الفرصة لهياكل الشبكة الاختيار بين مجموعة من الخيارات والبدائل في برامج الخطة وأنشطتها وفق الأولويات والموارد المتوفرة، بما يكفل تحقيق الأهداف الاستراتيجية على مدار السنوات الخمسة القادمة. وبعد تحليل ودراسة التحديات والاحتياجات وترتيبها وفق الأولوية والظروف الآنية لتلبيتها ضمن المعطيات المتوفرة لدى الإدارة العامة، ما سيمكنها من العمل على عدة أهداف فرعية بآن معاً، قد تعود هذه الأهداف الفرعية لأكثر من هدف استراتيجي، وذلك من خلال إيجاد قواسم مشتركة تجمع فيما بينهم وتمكن من تنفيذ النشاط دون تعارض أو تضارب بما يمكن من العمل على عدة مواضيع بنشاط واحد له جوانب متعددة، ما سيدخر الجهود والموارد، ويحقق الأهداف ويلبي الاحتياجات بأسرع وقت ممكن.

آليات تنفيذ الخطة

يمكن تنفيذ الخطة على أفضل وجه، بعد تحديد التالي:

- البرامج ذات الأولوية بالتنفيذ، والتي ستحدد تبعاً لأولوية الاحتياجات، وتبعاً للواقع الفعلي للمؤسسات الأعضاء، ولمدى تفاعلهم وتعاونهم مع الإدارة العامة للشبكة في تنفيذ هذه الخطة وتوصيات الجمعية العامة للشبكة العربية.
- المسؤوليات وتوزيع الأدوار سواء لموظفي الإدارة العامة وفق اختصاصاتهم ومهامهم المذكورة بالهيكل الوظيفي للإدارة العامة أو المؤسسات الأعضاء في الشبكة والشركاء أو الجهات الخارجية من أصحاب المصلحة.
- جدول زمني للبرامج المراد تنفيذها.
- ميزانية مالية لكل برنامج.
- تقييم تنفيذ الخطة وبرامجها بشكل دوري وسنوي.
- قياس الأثر.

المتابعة والتقييم وقياس الأثر

يتطلب تنفيذ الخطة لنظام متابعة ومراجعة وتقييم موضوعي وفعال في أدائه، لضمان تقدم سير تنفيذ الخطة وقياس الأثر والنتائج التي حققها، ومدى جودة البرامج المنفذة وهل استهدافت الفئة المطلوبة، وذلك يبين:

- ما إذا كانت الخطة تنفذ وفق الخطوات المرسومة.
- هل يتم تحقيق أهدافها على التوالي.
- هل هناك فجوة بين التخطيط والتنفيذ والتقييم والنتائج.

يساعد نظام المراقبة والتقويم بتحديد المشاكل والقضايا التي يلزم حلها، بالوقت المناسب دون تأخير، أو الانتظار لصدور التقرير السنوي، وهو أداة عملية وظيفتها تقديم الإنذار المبكر نتيجة بعض المؤشرات التي تدل على التقصير ومن ثم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح المسار.

يقوم المدير التنفيذي وموظفو الإدارة العامة كل حسب اختصاصه، بمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية وأنشطتها، وفق توجيهات الجمعية العامة وقرارات اللجنة التنفيذية من خلال:

- عملية التنفيذ ومدى فاعليتها (تقييم العملية).
- تقييم النتائج من حيث تقييم مخرجات ونتائج الخطة (تقييم النتائج وقياس الأثر) وضمان تحقق أهداف الخطة.
- تقيّم الخطة مرتين كل عام.

خطة العمل

يمثل الجدول التالي خطة العمل التنفيذية لكافة مكونات الخطة الإستراتيجية موضحاً الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية والنشاطات ومواضيعها والفئة المستهدفة والنتائج والموظف المعني بالتنفيذ والجهات المشاركة والتكلفة التقديرية.